

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٨٧

الثلاثاء، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	أستراليا	السيدة كينغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا	السيد ندوهونغيريهي
	الصين	السيد ليو جياي
	غواتيمالا	السيد روسينثال
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

## جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2013/732)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1362260 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة  
لغرب أفريقيا (S/2013/732)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2013/732) التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض التقرير الثاني للأمين العام بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2013/732) الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويسرني أن أبلغ مجلس الأمن أنه خلال تلك الفترة، واصلت المنطقة المضي قدما على طريق الاستقرار، وذلك بفضل التزام قادة وشعوب المنطقة المستمر، لا سيما في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئات دون الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو.

وتابعت المنظمة جهود التعبئة والإجراءات الأولية التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمعالجة الأزمة

في مالي، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، من خلال نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتمت استعادة السلامة الإقليمية لمالي ونظامها الدستوري، وعقب انتخاب الرئيس بوبكر كيتا، تجري الآن عملية الحوار والمصالحة الوطنية، حتى مع استمرار التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالأمن والاستقرار. لأن قادة دول غرب أفريقيا، قد استخلصوا الدروس من أزمة مالي، فإنهم مصممون على تشكيل قوة رد سريع إقليمية وعلى نطاق القارة، لتزويد المنطقة بالقدرة اللازمة على الاستجابة بفعالية للأزمات الإقليمية والتهديدات المشتركة الأخرى.

بعد إجراء انتخابات طويلة ومعقدة، نظمت انتخابات تشريعية في نهاية المطاف في توغو وغينيا وموريتانيا. ووضع حكم المحكمة العليا في غانا القاضي بتأكيد فوز الرئيس جون دراماني ماهاما، حدا للخلاف الذي نشب بعد الانتخابات التي جرت في هذا البلد.

وقد استغل زعماء غرب أفريقيا فترة الهدوء تلك التي سادت المنطقة دون الإقليمية، من أجل إعادة إطلاق مشاريع تنمية البنية التحتية، ومن أجل توسيع التكامل الإقليمي، ولا سيما بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العادي، في أبوجا في تموز/يوليه، وخاصة خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد في داكار في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، والذي تناول المسائل الاقتصادية والتكامل الإقليمي.

كما كان عليه الحال في الماضي، ركز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على الاضطلاع بولاياته من خلال اتخاذ إجراءات تهدف إلى منع نشوب الصراعات وحدوث الأزمات من خلال دعم المساعي الحميدة والوساطة وجهود التيسير. خلال الفترة قيد الاستعراض، ساعد المكتب، بالإضافة إلى الجهود الأولية المبذولة لدعم الحوار الذي أدى إلى إبرام اتفاق

في نهاية الفترة الانتقالية الممتدة لخمس سنوات، التي اتسمت بالعودة التدريجية للثقة بين البلدين، وقعت أنا ورئيسا وفدي الطرفين، الكاميرون ونيجيريا، إعلانا مشتركا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ينص على أنه اعتبارا من ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، مارست الكاميرون حقوقها السيادية على منطقة باكاسي بأكملها. علاوة على ذلك، أحرز تقدم كبير في عملية ترسيم الحدود، بما في ذلك وضع العلامات. بالإضافة إلى ذلك، الجهود جارية، بالتعاون مع الفريقين القطريين التابعين للأمم المتحدة في الكاميرون ونيجيريا، من أجل تعزيز مشاريع التنمية المحلية التي تعود بالنفع على شعبي البلدين على أي جانب من حدودهما المشتركة، ومساعدتهما على إعادة تأكيد صلات التضامن القديمة العهد.

وإلى جانب هذا النجاح الكبير للدبلوماسية الوقائية التي تمارسها الأمم المتحدة، أرحب بمناخ الثقة والتعاون الذي نشأ تدريجيا الدولتين بوصفه جزءا من عملية تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية برعاية الأمم المتحدة. وسعيا إلى توضيح هذا التطور الإيجابي بالنسبة لهاتين الدولتين الهامتين جدا في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا، ألاحظ أنه خلال السنوات القليلة الماضية أصبحت نيجيريا أهم شريك تجاري للكاميرون. كما دعم المكتب المبادرات الرامية إلى التصدي لتحديات الأمن الإقليمية في ثلاث مناطق هشة تم تحديدها في غرب أفريقيا.

أما فيما يتعلق بمنطقة الساحل، فقد ساعدت الزيارة التي أجراها مؤخرا الأمين العام إلى بعض بلدان الساحل، مصطحبا مسؤولين في البنك الدولي، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي، على تحقيق المزيد من التعبئة لمنطقة الساحل وتعزيز الشراكات بين دول المنطقة والمجتمع الدولي سعيا إلى حلول مستدامة للتحديات المتعددة الأبعاد في منطقة الساحل. ومتابعة لطلب المجلس، أنشأ المكتب آلية للتنسيق في داكار بين مختلف كيانات الأمم المتحدة التي

واغادوغو بين حكومة مالي والمتمردين في شمال البلد، وكذلك إلى دعم العملية الانتخابية في توغو، الأطراف في غينيا على تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣ تموز/يوليه، بشأن التحضير لعقد انتخابات تشريعية في عام ٢٠١٣. وقد جرت تلك الانتخابات بسلام في ٢٣ أيلول/سبتمبر، في ظروف تعتبر مقبولة في الظروف التي تمر منها غينيا. وخلال زيارتي الأخيرة إلى كوناكري، خلال الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر، كرر زعماء المعارضة على مسامعي طلبهم أن يتبوأ أولئك الذين جرى انتخابهم مقاعدتهم في الجمعية الوطنية. وأخبرني رئيس البلد أيضا بخصوص نيته الدعوة إلى انعقاد الجمعية الوطنية في نهاية هذا العام.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لتشجيع الأطراف الغينية على مواصلة الحوار بشأن الإصلاحات اللازمة لتوطيد مؤسستهم الديمقراطية، والعمل على ترسيخها في الحياة السياسية للبلد، بما في ذلك الجمعية الوطنية. وأكدت لجميع الأطراف الدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أكرر تأكيد تقديري للأطراف الغينية وللإعضاء الآخرين في لجنة المتابعة، على تعاونهم ودعمهم لدوري بصفتي ميسرا دوليا. أود أيضا أن أشكر المجلس، ولجنة بناء السلام، وإدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام على تقديم دعمهم لجهودتي، وعلى وجه الخصوص على تبرعاتهم من خلال صندوق بناء السلام.

وواصلت عملية ترسيم الحدود بنطاقها الأوسع بين الكاميرون ونيجيريا الاستفادة من مساعي الأمين العام الحميدة عن طريق ممثله الخاص. وفي هذا الصدد، من دواعي سروري إبلاغ المجلس أنه اختتمت بنجاح عملية متابعة اتفاق غرينبيري، الذي وقعت عليه الكاميرون ونيجيريا مع الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وميَّزه الاحتفال بنقل السلطة في منطقة باكاسي في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي الواقع،

مشاورات متعمقة مع منظمات المجتمع المدني من بلدان المنطقة بفريتاون في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر. خلال الأسابيع القليلة القادمة، سوف استفيد من إقامتي في نيويورك للبدء في مشاورات متعمقة مع الشركاء بشأن تقديم الدعم لعملية تنفيذ الاستراتيجية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو.

وختاماً، وفي محاولة للقضاء على التهديد الذي تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، يتم بذل الجهود الرامية إلى تنفيذ الإطار الاستراتيجي المعتمد في مؤتمر قمة ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه، ولا سيما من خلال إنشاء مركز تنسيق على الصعيد الإقليمي، يكون مقره في الكاميرون. تعمل مكاتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ووسطها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، والشركاء الآخرين، بما في ذلك فريق مجموعة البلدان الثمانية + أصدقاء خليج غينيا، على كفالة متابعة القرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة ياوندي.

ومنذ تقديم التقرير السابق للأمين العام (S/2013/384)، واصل المكتب دعمه لتنمية القدرات الإقليمية في إصلاح القطاع الأمني والمبادرات الوطنية، بالتعاون مع شركاء من قبيل إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، نواصل دعم عملية وضع الإطار الإقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إصلاح القطاع الأمني والحوكمة. ويسرني أن استعراض الوثائق ذات الصلة يمر الآن في مراحله النهائية.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل بلدان المنطقة جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وتم إطلاق عملية استكمال خطة العمل الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتفانم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من بين أمور أخرى.

تُنفذ الاستراتيجية، بما في ذلك مكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن هناك الآن زحماً إيجابياً في إطار منظومة الأمم المتحدة في داكار، بالتنسيق مع جميع الكيانات المعنية، من أجل التنفيذ المنسق والمتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل في إطار اللجنة التوجيهية بقيادة الممثل الخاص. في الأسابيع القادمة، يجب علينا أن نسعى جاهدين، تحت سلطة رئاسة مالي وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى، لتنفيذ البرنامج المنسق الذي أنشئ خلال الاجتماع الوزاري بياماكو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

أما المجال الثاني للتوتر الذي يستدعي جهداً متواصلاً فهو حوض نهر مانو. مرة أخرى، يسرني أن أبلغ المجلس أنه قد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ القرارات ٢٠٠٠ (٢٠١١) و ٢٠٦٢ (٢٠١٢) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، التي تدعو إلى وضع استراتيجية أمنية عابرة للحدود في منطقة نهر مانو. وعقب العملية التي بدأتها المفوضية، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، بدعم من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة، اعتمد رؤساء دول الاتحاد استراتيجية لأمن المعابر الحدودية في منطقة اتحاد نهر مانو في جلسة غير عادية عقدها بداكار في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

ويسرني أن أشيد بقيادة المنطقة، فضلاً عن الوزراء والخبراء المعنيين، على ما أبدوه من حماسة وعلى الاهتمام الذي أوجده للتأثير على تلك المبادرة، التي تمتلكها مؤسستهم الآن بشكل كامل، وهما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو. كما أود أن أشكر رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومفوض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للشؤون السياسية والأمن والأمين العام لاتحاد نهر مانو، على التزامهم وتعاونهم. وقد أطلقنا تنفيذ الاستراتيجية بتنظيم

بمجال الوساطة الذي ينظمه مكتبنا بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة.

وبالرغم من الجهود المحمودة التي يبذلها قادة بلدان غرب أفريقيا وشعوبها، لا تزال المنطقة هشّة وتحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة. وكثير من البلدان في غرب أفريقيا، بما فيها الأقوى، وخاصة نيجيريا، تشهد اضطرابات تشكل أخطاراً وتهديدات للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

إن تزايد سطوة الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة، استغلالاً لسهولة اختراق الحدود وضعف المؤسسات الوطنية، هو ما اعتبره الخطر الأكبر. فالجريمة المنظمة تتغذى على المؤسسات الضعيفة وتفشي الفساد على نطاق واسع والإفلات من العقاب، الأمر الذي يفاقم الموقف. فضلاً عن ذلك، يتعين على غرب أفريقيا مواجهة تهديدات عدم الاستقرار أثناء العمليات الانتخابية. وفي هذا الصدد، فإن غرب أفريقيا تستعد لمواجهة موجة من الانتخابات البالغة الأهمية والحساسة خلال الفترة القادمة.

وأنا على ثقة أن المجلس سينظر على نحو إيجابي في تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، خصوصاً في ضوء دوره المهم في دعم الجهود الآيلة إلى منع نشوب النزاع وبناء السلام، ومن ثمّ هئية بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة في منطقة غرب أفريقيا.

أشكر أعضاء المجلس على إبداء الاهتمام المستمر للحالة في غرب أفريقيا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥:٢٠.

وبالمثل، وافقت اللجنة السياسية لمبادرة ساحل غرب أفريقيا على المفهوم المنقح الذي يركز أنشطتها على الكيانات المعنية بمكافحة الجريمة عبر الوطنية، الأمر الذي سيساهم في تعزيز الشبكة المؤسسية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا.

أرحب بمبادرة الرئاسة الفرنسية تخصيص إحدى جلسات المجلس للنظر في مسألة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، مما يدل على اهتمام المجلس الثابت بهذه المسائل، التي تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار في المنطقة.

فيما يتعلق بالتهديد الذي يمثله الإرهاب، أشير إلى أنه في جلسة تحريك الأفكار التي نظمها المكتب بدار في أيلول/سبتمبر، أكدت هيئات الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي ومراكز البحوث والدراسات المتصلة بتلك المبادرة على الحاجة إلى مساعدة بلدان المنطقة ومؤسساتها الإقليمية من أجل التوصل إلى تفهم أفضل لأسباب الإرهاب، وسرعة التأثير به، فضلاً عن العوامل التي توجج هذا التهديد المتزايد. في هذا الصدد، من الأهمية بمكان التأكيد من تنسيق العديد من المبادرات التي اعتمدها مختلف أصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون من أجل ضمان أن الإجراءات عملية ومنسقة وفعالة للتصدي لهذا التهديد المتزايد.

واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عمله بهمة لإشراك المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ المجلس أنه، في سياق متابعة الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الوزاري الذي نظمته المكتب في عام ٢٠١٠ مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، أعتمد ١٢ بلداً من أصل ١٦ من بلدان غرب أفريقيا خطط عمل بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومن هذا المنطلق، فإننا نسعى جاهدين كلما كانت هناك فرصة للاستعانة بخدمات النساء اللواتي اجترن التدريب في